هذه الركيزة، فان منظمة التحرير الفلسطينية اذ تحاور الاردن ستضع، نصب اعينها، ضرورة تجاوز، بل الغاء هذه الركيزة تمهيداً للتحرك المشترك مع الاردن، دونما مس بوحدانية م.ت.ف. في تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني.

ولم يكن عسيرا على الجانب الفلسطيني ايضاح وتحديد المسؤولية في تدهور العلاقات مع سوريا، اذ لعبت عدن دوراً لا يستهان به كوسيط بين الطرفين، وبذلت من الجهود ما يكفي لاقناع المسؤولين اليمنيين بان دمشق قد تورطت في تصعيد الخلاف بحيث اصبح التراجع امرا ميؤوساً منه. وهذا ما ألمح اليه الجانب اليمني خلال اللقاءات التي تخللت هذه الزيارة. لكن الجانب الفلسطيني اكد ضرورة مواجهة الخطوات السورية المغامرة المقبلة، سيما ما تعلق منها بالمساعي الجارية لانشاء تشكيل سياسي فلسطيني عميل جديد.

من جهته، عرض الجانب اليمني رؤيته لمجمل هذه الشؤون، مؤكداً على ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لا تعترف بغير م.ت.ف. ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وترفض اي محاولة لشقها او ضربها او التخريب فيها، وتقف إلى جانبها في نضالها من اجل انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

واوضح الجانب اليمني ان لوحدة الفصائل الفلسطينية دورا رئيسيا في وحدة الشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، مقابل ان غياب هذه الوحدة قد يؤدي الى توزع الانتماءات السياسية، بما يفضي الى اضعاف نفوذ م.ت.ف. واخلاء مواقعها لصالح الاطراف المتآمرة عليها. وان حركة «فتح»، باعتبارها كبرى الفصائل والعمود الفقري لمنظمة التحرير، مسؤولة، تاريخيا وسياسيا، عن استعادة هذه الوحدة وتقديم كل ما يمكن تقديمه لنزع الحذر من صفوف الفصائل الاخرى وتشجيعها على الانضمام الى مؤسسات م.ت.ف. على اساس اتفاق عدن ـ الجزائر وما يؤدي اليه الحوار الفلسطيني لاحقا. واكد المسؤولون اليمنيون استعدادهم لمتابعة جهودهم من اجل انجاح هذا الحوار.

كما عرض الجانب اليمني رؤيته للوضع العربي، محذراً من ان التدهور في هذا الوضع قد يشجع اطرافا عربية على الاستجابة للمشاريع الاميركية ـ الاسرائيلية دونما اعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني ودور م.ت.ف. ممثله الشرعي الوحيد. واكد ان لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في انتهاج تاكتيكات تفتح امامها ابواب التحرك السياسي، لكن هذا الحق، في رؤيته، مرتبط بمقدار ما يسهم في تعديل الخلل الماثل في الوضع العربي.

والمح الجانب اليمني الى انه لا يعتزم القيام بمحاولة جديدة للتوسط مع سوريا، فهو يائس من احتمال تراجع دمشق عن خطها التصعيدي مع م.ت.ف.، واكد ان جمهورية اليمن الديمقراطية سوف تقاوم اي تشكيل فلسطيني جديد يطرح نفسه بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية. وعرض موقفه ازاء الوضع الدولي مشدداً على ان الصداقة القوية الثابتة مع الاتحاد السوفيتي تمثل شرطا لا غنى عنه لمنظمة التحرير كيما تواجه تلك الجبهة الواسعة من الاعداء، التي انتقلت اليها بعض دول السوق الاوروبية المشتركة مؤخراً.

وبعد هذا العرض الواسع من الجانبين، تأكد ان ثمة اتفاقا ضمنيا بينهما ازاء عدد من الشؤون الرئيسية المطروحة، وتوج هذا باتفاق سياسي غير مكتوب يتضمن اصرارهما على العمل المشترك، فيما تعلق بما بينهما وفيما يتناول الوضع العربي، وتنسيق المواقف، والتبادل المستمر للآراء، وتكثيف حجم الاتصال بما يكفل نزع البرود عن العلاقة اليمنية ـ الفلسطينية وتجنيبها اي هزات قد تكتنفها. واتفق الجانبان على خطوات محددة ينبغي اتخاذها لاعادة الحوار الفلسطيني الى مجراه واحياء اتفاق عدن ـ الجزائر وتكميله، في ضوء مقررات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. واتفقا، ايضا، على التحضير للقمة العربية المقبلة بصياغة مقترحات سياسية مشتركة، تشمل موضوع العلاقة مع النظام المصري اضافة الى مشاريع السلام المطروحة في المنطقة والموقف العربي البديل.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان العلاقات الفلسطينية ـ اليمنية الديمقراطية لا تنحصر في الجانب السياسي فقط، فثمة علاقة متنوعة، تقوم على التعاون في شتى المجالات، وتفرضها عدة اعتبارات اهمها التواجد الفلسطيني في ساحة اليمن، كقوات وفصائل ومؤسسات، فضلا عن تعاون الطرفين في مشاريع اقتصادية وعمرانية مختلفة. وقد شغلت هذه العلاقات حيزا في مباحثات الجانبين.

وعبرت وسائل الاعلام في اليمن الديمقراطية عن النقلة الجدية في العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، اذ لاحظ المراقب، بسهولة، ان ما ساد